

60 مليون ريال مطالبات مالية من مركز التحكيم الرياضي السعودي بنهاية 2024م

7 يناير، 2025



إعتمدت وزارة العدل بالتعاون مع مركز التحكيم الرياضي السعودي آلية تنفيذية لأحكام التحكيم الصادرة عن المركز، حيث تُعد هذه الأحكام بمثابة سندات تنفيذية من خلال المسار الاجرائي .

ويسهم المسار في تطبيق أحكام التحكيم المتعلقة بالخلافات الرياضية أو المرتبطة بمجال الرياضة مثل عقود الاستثمار والرعاية والإعلان وغيرها من القطاعات .

وقال الدكتور محمد باصم رئيس مجلس ادارة مركز التحكيم السعودي في حديثه لبرنامج كرة المال عبر راديو الشرق مع بلومبرغ أن إجمالي المطالبات المالية للقضايا الرياضية عبر المركز تجاوز الـ 60 مليون ريال خلال آخر ثلاث سنوات حتى نهاية عام 2024 وتمت تسويتها جميعا .

وقال باصم في حديثه الإذاعي : بلغ حجم المطالبات المالية قرابة الـ 19 مليون ريال في 2022 وارتفعت حتى 24 مليون في السنة التالية

ووصلت لأكثر من 30 مليون مع نهاية 2024 بإجمالي تجاوز الـ 60 مليون خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، وأضاف : ستزيد المبالغ التي ينظرها مركز التحكيم الرياضي السعودي خلال السنوات القادمة بشكل كبير بسبب تفعيل المسار الاجرائي نظراً لنمو الإستثمارات في القطاع الرياضي في السنوات المقبلة .

وأضاف باصم : هناك قضايا مالية متعلقة بالجانب الرياضي تختص باللاعبين ووكلائهم وأنديتهم ولكن يمكن تنفيذها من خلال الاتحادات الرياضية نفسها ، وهناك أيضاً قضايا تحكيمية مالية بحته ليس فيها سند تنفيذي من محاكم التنفيذ تختص بعدة قطاعات تجارية كالدعاية والاعلان والبرث التلفزيوني وغيرها ، وهو ما سيمنحه مركز التحكيم الرياضي من خلال المسار الاجرائي وسينتج عنه نقلة نوعية للاجراءات القضائية الرياضية .